

Distr.: General
4 November 2015
Arabic
Original: English



الدورة السبعون

البند ١٣٤ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة

السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

المصروفات الإدارية للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

التقرير السابع للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

أولا - مقدمة

١ - لقد نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة عن المصروفات الإدارية للصندوق (A/70/325)، وفي تقرير الأمين العام عن الآثار الإدارية والمالية المترتبة على تقرير مجلس الصندوق (A/C.5/70/2). وبالإضافة إلى ذلك كان معروضا على اللجنة مذكرة الأمين العام عن عضوية لجنة الاستثمارات. واجتمعت اللجنة خلال نظرها في هذه المسائل برئيس مجلس صندوق المعاشات التقاعدية، وكبير الموظفين التنفيذيين للصندوق، وممثل الأمين العام المعني بشؤون استثمار أصول الصندوق، فقدم ثلاثتهم معلومات وإيضاحات إضافية اختتموها برودو خطية وردت في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

٢ - ويتضمن تقرير مجلس الصندوق النفقات المتوقعة وتقرير الأداء لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥؛ وتقديرات الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧؛ وتوصية بأن تأذن الجمعية العامة للصندوق بتكملة المساهمات في صندوق الطوارئ لفترة السنتين



٢٠١٦-٢٠١٧. بمبلغ لا يتجاوز ٢٢٥ ٠٠٠ دولار. ويتضمن الفرع الخامس من التقرير إجراء توصي الجمعية العامة باتخاذ، ويتضمن الفرع السادس موجزا لإجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ طلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية. ويتضمن المرفق الأول للتقرير موجزا للمناقشات التي جرت في المجلس بخصوص الاعتمادات المنقحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، والتقديرات لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ويتضمن المرفق الخامس البيانات المالية للصندوق للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤؛ أما المرفق السادس فيتضمن تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة عن الصندوق لفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وترد تعليقات اللجنة الاستشارية وملاحظاتها في الفرعين الثاني والثالث أدناه.

٣ - وتبين الملحة العامة عن تقرير المجلس أن الصندوق كان يضم ٢٣ من المنظمات الأعضاء في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بلغ مجموع المشتركين من موظفيها ١٢٦ ١٩٥ مشتركاً (١٢٢٧٥٩ مشتركاً عاملاً و ٣٦٧ ٧٢ من المتقاعدين والمستفيدين الآخرين)، وهو عدد يمثل، وفقاً لما أُبلغت به اللجنة الاستشارية، زيادة تناهز ٥ ٠٠٠ من الأفراد الإضافيين المستفيدين من خدمات الصندوق في ظرف سنة واحدة فقط. واستناداً إلى المعلومات التكميلية المرفقة بتقرير المجلس، حدث نمو بنسبة ٧٣ في المائة في العدد الكلي للمشاركين (العاملين والمتقاعدين والمستفيدين الآخرين) على مدى السنوات الست عشرة الماضية بسبب ازدياد حجم المنظمات الأعضاء وانضمام منظمات جديدة، وكون المتقاعدين والمستفيدين الآخرين يعيشون حياة أطول. وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً بأن الصندوق يقدم مدفوعات استحقاقات المعاشات للمتقاعدين والمستفيدين الآخرين في أكثر من ١٩٠ بلداً بـ ١٥ عملة مختلفة؛ وأن من المتوقع أن يخدم ما يزيد على ٨٥ ٠٠٠ مستفيد بحلول عام ٢٠٢٠. وبالإضافة إلى ذلك أُبلغت اللجنة بأن أصول الصندوق في نهاية عام ٢٠١٤ زادت على ٥٢ بليون دولار، كما تزيد المدفوعات السنوية من الاستحقاقات حالياً على ٢,٤ بليون دولار.

٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية، من خلال الاطلاع على مناقشات المجلس بشأن التقديرات المنقحة لميزانية الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (انظر [A/70/325](#)، المرفق الأول)، أن المجلس عقد، وفقاً للممارسة المتبعة، اجتماعاً لفريق عامل معني بالميزانية يتألف من أعضاء من كل مجموعة من المجموعات المكونة له وممثلين لاتحاد رابطات موظفي الخدمة المدنية الدولية السابقين، من أجل استعراض مشروع ميزانية الصندوق وتقديم توصيات بشأنه إلى المجلس. ويبين تقرير المجلس (المرجع نفسه،

الفقرات من ١٥ إلى ٤١ من المرفق) الدور الذي يضطلع به الفريق وتعليقاته وتوصياته بخصوص التقديرات المنقحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، التي أقرها المجلس. ويشمل ذلك التوصية بأن يُعرب المجلس عن أسفه للتأخير في شغل المناصب الإدارية العليا؛ وعما يساوره من قلق بالغ إذ يلاحظ أن الصندوق يعتمد اعتمادا مفرطا على المساعدة المؤقتة العامة لتلبية احتياجاته الطويلة الأجل؛ وعن قلقه إزاء التأخير في اعتماد مشروع النظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية، والتكاليف الإضافية المتعلقة بتجديد النظم القديمة. وتحيط اللجنة الاستشارية علما بالملاحظات والتوصيات التي قدمها الفريق العامل المعني بالميزانية التابع لمجلس الصندوق.

ثانيا - التقديرات المنقحة للميزانية وتقرير الأداء عن فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

٥ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة وافقت في قرارها ٢٤٧/٦٨ ألف على اعتمادات لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ يبلغ مجموعها ١٧٧ ٦٦٦ ٥٠٠ دولار وتشمل التكاليف الإدارية (٣٠٠ ٠٠٠ ٩١ دولار)، وتكاليف الاستثمار (٥٠٠ ٧١٣ ٨٣ دولار)، وتكاليف مراجعة الحسابات (٩٠٠ ٥٤٣ ٢ دولار)، ومصروفات مجلس صندوق المعاشات التقاعدية (٨٠٠ ٤٠٨ دولار). ويُقيد من هذا المبلغ ما مقداره ١٥٦ ٣٤١ ٨٠٠ دولار في الصندوق مباشرة، بينما يمثل مبلغ ٧٠٠ ٣٢٤ ٢١ دولار حصة التكاليف التي تتحملها الأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، أُذن بتخصيص موارد قدرها ١٥٥ ٨٠٠ دولار لتغطية التكاليف الخارجة عن الميزانية ويتولى تمويلها عدد من المنظمات الأعضاء. ويبين المجلس في تقريره (انظر A/70/325، الفقرة ٦) أن مجموع النفقات لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ يقدر بمبلغ ١٧٦ ٥٥٠ ٨٠٠ دولار، ويشمل التكاليف الإدارية (٥٠٠ ٧٦٨ ٩٣ دولار)، وتكاليف الاستثمار (٥٠٠ ٨٩٨ ٧٩ دولار)، وتكاليف مراجعة الحسابات (٥٠٠ ٤٧٥ ٢ دولار)، ومصروفات المجلس (٨٠٠ ٤٠٨ دولار)، مما ينجم عنه نقصان في النفقات الكلية قدره ١١٥ ٧٠٠ دولار أو بنسبة ٠,٦ في المائة من مجموع الاعتمادات. ويرد في التقرير أيضا أن من المتوقع أن يحدث نقصان في النفقات تحت بند التكاليف الخارجة عن الميزانية قدره ٦٠٠ ٧ دولار أو ٤,٩ في المائة. وترد في الفقرات من ٧ إلى ٤٠ من تقرير المجلس إيضاحات مفصلة لأسباب التفاوت في النفقات.

٦ - وكما يرد في الجدول ١ من تقرير المجلس، تبلغ التكاليف الإدارية المتوقعة للصندوق للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ ما قدره ٩٣ ٧٦٨ ٥٠٠ دولار، مما يعني زيادة في النفقات قدرها

٢٠٠ ٢٧٦٨ دولار، أو ٣ في المائة، لسبب يرجع أساسا إلى زيادة النفقات في البنود التالية: الخدمات التعاقدية (٣٧٤٠ ٥٠٠ دولار) بسبب تمديد فترة اختبار مشروع النظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية؛ والوظائف (٨٧٩ ٩٠٠ دولار) وتكاليف الموظفين الأخرى (٧٤٨ ١٠٠ دولار) بسبب ارتفاع تكاليف المرتبات في مكتب الصندوق في جنيف نتيجة لارتفاع قيمة الفرنك السويسري مقابل دولار الولايات المتحدة؛ ويعوض ذلك جزئيا بانخفاض في النفقات تحت بند مصروفات التشغيل العامة (١٣٥١ ١٠٠ دولار) لسبب يرجع أساسا إلى تحقيق وفورات في الرسوم المصرفية نتيجة لتنفيذ عقد جديد؛ وتحت بند الأثاث والمعدات (٦٦٧ ٦٠٠ دولار) لسبب يرجع إلى تحقيق وفورات في تكاليف معدات وبرمجيات تكنولوجيا المعلومات في دائرة نظم إدارة المعلومات؛ وتحت بند الخبراء الاستشاريين (٣٥٧ ٧٠٠ دولار) لسبب يرجع إلى اتخاذ تدابير لتحقيق وفورات في تكاليف الخبراء الاستشاريين.

٧ - ومن المتوقع أن يبلغ مجموع النفقات لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ تحت بند تكاليف الاستثمار مبلغ ٧٩ ٨٩٨ ٥٠٠ دولار، مما سيؤدي إلى نقصان في النفقات قدره ٣ ٨١٥ ١٠٠ دولار أو ٤,٦ في المائة، لسبب يرجع أساسا إلى التأخر في استقدام الموظفين لملاء ٢٠ وظيفة جديدة تمت الموافقة عليها للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥؛ ونقصان في النفقات قدره ٣ ٦٣٥ ٢٠٠ دولار تحت بند الخدمات التعاقدية نتيجة لإنهاء الخدمات الاستشارية بشأن الدخل الثابت التي يقدمها مصرف باريس الوطني اعتباراً من ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وانتهاء صلاحية ترخيص برمجيات موريكس (Murex) وعدم تمديده اعتباراً من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وتأجيل اختيار مستشار لصندوق التحوط حتى وقت لاحق من عام ٢٠١٥. وتقابل ذلك جزئياً زيادة في النفقات قدرها ٢ ٧٠٨ ٥٠٠ دولار تحت بند تكاليف التشغيل بسبب التكاليف المرتبطة بتجديد الحيز المكتبي الجديد لقسم الاستثمارات وارتفاع تكلفة إيجار الحيز الجديد عما كان متوقعاً.

ثالثاً - الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

٨ - وفقاً للجدول ٣ من تقرير مجلس صندوق المعاشات التقاعدية، بلغت الاحتياجات المطلوبة من الموارد للصندوق للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ مبلغ ١٧٨ ٠٥٥ ٥٠٠ دولار (٢٠٠ ٧١٤ ١٨٠ دولار بعد إعادة تقدير التكاليف)، مما يمثل زيادة نسبتها ٠,٢ في المائة بالمقارنة إلى اعتمادات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ البالغة ١٧٧ ٦٦٦ ٥٠٠ دولار. وتشمل تلك الموارد احتياجات تحت بنود التوجيه التنفيذي والإدارة (١٤ ٨٢٢ ٤٠٠ دولار)، وبرنامج

العمل (٠٠٠ ٧٦٥ ١١٢ دولار)، والدعم (٤٦ ٦٣٠ ٤٠٠ دولار)، وتكاليف مراجعة الحسابات (٠٠٠ ٥٠٠ ٢ ٨٩٣ دولار)، ومصروفات مجلس المعاشات التقاعدية (٠٠٠ ٢٠٠ ٩٤٤ دولار). ووفقاً للجدول ٣، يُقسم إجمالي الموارد المقدرة البالغ ٢٠٠ ٧١٤ ١٨٠ دولار بين الصندوق (٠٠٠ ٤٦٤ ١٥٨ دولار) والأمم المتحدة (٠٠٠ ٢٤٩ ٢٢ دولار)، في إطار الترتيب ذي الصلة لتقاسم التكاليف.

استقدام الموظفين وتعيينهم

٩ - وفقاً للجدول ٥ من تقرير المجلس، تغطي تقديرات الميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ ما مجموعه ٢٧٩ من الوظائف العادية. وتشمل مقترحات المجلس بشأن الوظائف المبينة في الجدول ٦ من التقرير إنشاء ٢١ وظيفة إضافية يُقترح إدراج ٢٠ وظيفة منها في إطار التكاليف الإدارية (وظيفة واحدة برتبة ف-٥، وأخرى برتبة ف-٤، وست وظائف برتبة ف-٣، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)، و ١١ وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، إلى جانب وظيفة واحدة برتبة ف-٣ مقترح إدراجها في إطار تكاليف الاستثمار. وتشمل المقترحات أيضاً إعادة تصنيف ست وظائف (ثلاث في إطار التكاليف الإدارية وثلاث في إطار تكاليف الاستثمار). وترد تعليقات اللجنة الاستشارية على مقترحات المجلس بشأن الوظائف في الفقرات من ١٤ إلى ٢٠ ومن ٢٧ إلى ٣٣ أدناه.

الوظائف الشاغرة

١٠ - استفسرت اللجنة الاستشارية، عند نظرها في تقرير المجلس، عن الشواغل التي أعرب عنها مجلس الصندوق المشترك بشأن الوظائف الشاغرة البالغ عددها ٢٤ وظيفة في الفئة الفنية والفئات العليا (بما في ذلك ٦ وظائف من المستويات العليا) في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٥، وبخاصة وظائف كل من كبير الموظفين الماليين، ومدير شعبة إدارة الاستثمارات، ومدير عمليات شعبة إدارة الاستثمارات، وكبير موظفي المعلومات، وهي من الوظائف الأساسية في عمليات الصندوق، وقد ظلت شاغرة لفترة طويلة. وأبلغت اللجنة بأن التأخير في ملء الوظائف تأثر بعوامل من قبيل: طول الفترة التي تستغرقها عملية استقدام الموظفين؛ والوقت المستغرق لتصنيف الوظائف في شعبة إدارة الاستثمارات نظراً إلى طابعها المتخصص؛ وصعوبة جذب المرشحين المناسبين الذين يملكون المهارات المتخصصة اللازمة لشغل تلك الوظائف، وهو ما يستوجب في كثير من الأحيان إعادة الإعلان عنها. أما بالنسبة إلى المرحلة التي بلغت عملية استقدام الموظفين، فقد أبلغت اللجنة بأن وظيفة مدير العمليات (مد-١) تم شغلها مؤخراً على أساس مؤقت من أجل التعجيل بملء الوظيفة. وأبلغت اللجنة، فيما يتعلق

بوظيفة مدير شعبة إدارة الاستثمارات (مد-٢)، بأن إجراءات قائمة التصفية جارية، وبأن الوظيفة الشاغرة لنائب مدير محطة الأسواق الخاصة (مد-١) سُمِّلًا بعد تعيين مدير الشعبة لتمكينه من الإسهام في عملية التوظيف. ومع الأخذ في الاعتبار عملية استقدام الموظفين التي استغرقت بالفعل فترة طويلة، ترى اللجنة الاستشارية أن لا حاجة لإقامة مثل هذه الشروط لملء الوظيفة الشاغرة. أما بالنسبة إلى الوظيفة الشاغرة لكبير الموظفين الماليين (مد-١)، فقد أُبلغت اللجنة بأنه تقرر الإعلان عن الوظيفة من جديد. وتكرر اللجنة الاستشارية الإعراب عن قلقها إزاء العدد الكبير من الوظائف الشاغرة في صندوق المعاشات التقاعدية، وتحثُّ الصندوق على ملء جميع الوظائف الشاغرة على وجه السرعة.

ألف - التكاليف الإدارية

١١ - ترد الاحتياجات المقدرة تحت بند التكاليف الإدارية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ في الفقرات ٦٧ إلى ١٣٦ من تقرير مجلس الصندوق المشترك. ويبلغ المستوى الإجمالي للموارد المقترحة للتكاليف الإدارية في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة، وبرنامج العمل والدعم، ما قدره ٤٠٠ ٣٦١ ٩٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يعكس نقصاً قدره ٩٠٠ ٦٣٨ دولار، أي ما يمثل نسبة ٠,٧ في المائة مقارنةً بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. ويُعزى النقصان عند توزيعه حسب فئات الموارد، في المقام الأول، إلى التخفيض في الموارد تحت بند الخدمات التعاقدية، ويعود جزء كبير من هذا التخفيض إلى أوجه الكفاءة المحققة من نشر مشروع النظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية في عام ٢٠١٥، والتخفيضات المناظرة في تكاليف الصيانة والدعم للنظم القديمة الملقاة. ويمثل النقصان، عند توزيعه حسب العنصر، النتيجة الصافية لانخفاض الاحتياجات تحت بند دعم البرامج (٣٠٠ ٦١٦ ٦ دولار)، ويقابل ذلك جزئياً زيادة في الاحتياجات في إطار توجيهه التنفيذي والإدارة (٢٠٠ ١٤٤ دولار) وبرنامج العمل (٣٠٠ ٨٣٣ ٥ دولار) (انظر A/70/325، الجدول ٣).

الموارد المتعلقة بالوظائف

١٢ - تحت بند التكاليف الإدارية، تبلغ الموارد المقترحة للوظائف للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ ما قدره ٩٠٠ ٨٢٩ ٤٦ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٣٠٠ ٩٢٧ ٤ دولار، أي ما نسبته ١١,٨ في المائة مقارنةً بالفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وتغطي الميزانية المقترحة تكاليف

١٧٢ وظيفة قائمة و ٢٠ وظيفة ثابتة جديدة؛ واستمرار وظيفة واحدة ممولة من موارد خارجة عن الميزانية. وتعكس الميزانية أيضاً إلغاء ١٠ وظائف مؤقتة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وترد تعليقات اللجنة الاستشارية وتوصياتها بشأن الوظائف في الفقرات أدناه.

الوظائف الجديدة

١٣ - يقترح مجلس الصندوق المشترك إنشاء ٢٠ وظيفة جديدة تحت بند التكاليف الإدارية على النحو التالي:

(أ) في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة، في مكتب الرئيس التنفيذي، وظيفة لمساعد شخصي (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))؛

(ب) في إطار برنامج العمل:

١' في مكتب العمليات (نيويورك)، وظيفتان في وحدة استعراض العمليات وتطويرها، الأولى لموظف لشؤون الاستحقاقات (ف-٣) والثانية لمساعد لشؤون الاستحقاقات (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))؛

٢' في مكتب العمليات، نيويورك، قسم خدمة العملاء وإدارة السجلات والتوزيع، ست وظائف على النحو التالي: ثلاث وظائف في وحدة إدارة السجلات والتوزيع، ووظيفة موظف لشؤون الاستحقاقات - رئيس وحدة إدارة السجلات والتوزيع (ف-٣)، ينبغي تحويلها من وظيفة برتبة ف-٣ ممولة حالياً في إطار المساعدة المؤقتة العامة؛ ووظيفة مساعد لشؤون الاستحقاقات (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))؛ ووظيفة مساعد لشؤون السجلات (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))؛ وثلاث وظائف لمساعدين لشؤون الاستحقاقات (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في وحدة خدمة العملاء، من المقرر إنشاؤها في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧؛

٣' في مكتب العمليات (جنيف)، ثلاث وظائف على النحو التالي: وظيفة رئيس شؤون الاتصال مع العملاء (ف-٥) في قسم خدمات العملاء والشؤون المالية؛ ووظيفة موظف لشؤون الاستحقاقات (ف-٤) في قسم استحقاقات المعاشات التقاعدية؛ ووظيفة موظف مالي (ف-٣) في قسم خدمات العملاء والشؤون المالية؛

٤' في قسم الخدمات المالية: وظيفة كبير مساعدي شؤون المحاسبة (فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)) في وحدة المدفوعات، ووظيفة أمين صندوق مساعد (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في وحدة أمانة الصندوق؛

٥' في قسم إدارة المخاطر والخدمات القانونية: وظيفة موظف قانوني (ف-٣) في نيويورك، ينبغي تحويلها من وظيفة برتبة ف-٣ ممولة حالياً في إطار المساعدة المؤقتة العامة، ووظيفة مساعد قانوني (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في جنيف، ينبغي أيضاً تحويلها من وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) ممولة حالياً في إطار المساعدة المؤقتة العامة؛

(ج) في إطار عنصر دعم البرامج: '١' في دائرة نظم إدارة المعلومات: وظيفة مدير بيانات (ف-٣)، ووظيفة موظف أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ف-٣)؛ '٢' في المكتب التنفيذي، وظيفة مساعد لشؤون إدارة المرافق (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) ووظيفة مساعد لشؤون السفر/مساعد فريق، ينبغي تحويلهما من وظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) ممولتين حالياً في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

١٤ - توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الوظائف الجديدة البالغ عددها ١٣ وظيفة التي يقترح مجلس الصندوق المشترك إنشائها، وتوصي بعدم الموافقة على إنشاء سبع وظائف للأسباب المبينة في الفقرات ١٥ إلى ١٨ أدناه.

١٥ - وفيما يتعلق بالوظيفة المقترحة لمساعد شخصي (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، جرت الإشارة في المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية إلى أن عدد اللجان والأفرقة العاملة قد زاد على مرّ الأعوام، وكذلك الحال بالنسبة إلى عدد الوثائق التي ينبغي تجهيزها والمهام الإدارية العامة التي ينبغي الاضطلاع بها، وهو ما يؤدي إلى زيادة هامة في عبء العمل الذي يتولاه مساعد شؤون خدمات الاجتماعات (فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية))، الذي يقدم الدعم الإداري إلى الرئيس التنفيذي ونائب الرئيس التنفيذي. ولذا يُقترح إنشاء الوظيفة الجديدة لكفالة أداء هذه المهام بقدر أكبر من الكفاءة وتلبية طلبات العملاء في الوقت المناسب. وترى اللجنة الاستشارية أن الدعم المقدم حالياً من مساعد شؤون خدمات الاجتماعات (فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)) كافٍ لتلبية احتياجات المكتب. ولذلك، توصي اللجنة بعدم إنشاء الوظيفة الجديدة المقترحة لمساعد شخصي (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في مكتب الرئيس التنفيذي.

١٦ - وفيما يتعلق بالوظائف الثماني الجديدة المقترحة لمكتب العمليات في نيويورك، جرت الإشارة في المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية إلى أن الصندوق قد بلغ منعطفًا هاماً في نموه في أعقاب زيادة لم يسبق لها مثيل في عدد عملائه ونطاق الطلبات على خدماته على مدى السنوات الـ ١٦ الماضية. وتضمنت المعلومات المقدمة إحصاءات تبين نمواً بنسبة ٧٣ في المائة في عدد المشتركين منذ عام ١٩٩٨، فضلاً عن زيادة قدرها سبعة أضعاف في عدد الأحكام الواردة في نظام تسوية المعاشات التقاعدية للصندوق، وذلك منذ إنشاء الصندوق. ووفقاً للمعلومات التكميلية المقدمة، فإن الهدف من إنشاء الوظائف الثماني المقترحة للقسمين (قسم استحقاقات المعاشات التقاعدية وقسم خدمة العملاء وإدارة السجلات والتوزيع)، في مكتب العمليات، هو تعزيز الأسس التي تقوم عليها قدرة الصندوق على تقديم الخدمات إلى العملاء على الأمد المتوسط، بحيث يتاح له الارتقاء إلى موضع أفضل لتحقيق الرؤية المتمثلة، على الأمد الطويل، في تعزيز قدراته لخدمة العملاء، وهو ما جرى توضيحه في التقرير المقدم إلى المجلس في عام ٢٠١٤.

١٧ - ترى اللجنة الاستشارية أنه على الرغم من الزيادة في طلبات خدمة عملاء الصندوق، فإن ليس هناك ما يبرر عدد الوظائف الإضافية المقترحة. وترى اللجنة أن عام ١٩٩٨ لا يمثل خط الأساس المناسب الذي يمكن من خلاله قياس النمو في احتياجات خدمة العملاء لدعم الطلبات المتعلقة بالموارد لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اللجنة ترى أنه قد يكون من السابق لأوانه تحديد الاحتياجات الإضافية لخدمة العملاء لعام ٢٠١٧، نظراً إلى أن العملية المتوقعة لتوحيد إجراءات العمل في إطار النظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية ينبغي أن تؤثر في كفاءة وفعالية عمليات خدمة عملاء الصندوق، ويُحتمل أن ينجح منها التقليل إلى أدنى حد من الحاجة إلى موارد إضافية من الموظفين (انظر أيضاً الفقرة ٤٢ أدناه). وفي هذا الصدد، توصي اللجنة الاستشارية بعدم الموافقة على إنشاء الوظائف التالية المقترحة في مكتب العمليات في نيويورك: وظيفة موظف لشؤون الاستحقاقات (ف-٣) في وحدة استعراض العمليات وتطويرها؛ ووظيفة مساعد لشؤون السجلات (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) (من الدرجة ٥) في وحدة إدارة السجلات والتوزيع؛ وثلاث وظائف لمساعدين لشؤون الاستحقاقات (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، يُقترح إنشاؤها اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ في وحدة خدمة العملاء.

١٨ - وفيما يتعلق بمقترح إنشاء وظيفة مساعد أقدم لشؤون المحاسبة (من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)) في وحدة المدفوعات التابعة لقسم الخدمات المالية، تشير المعلومات

المقدمة إلى أن شاغل الوظيفة سيضطلع بالقضايا الأساسية في عمليات وحدة المدفوعات ذات الصلة بمجالات شتى مثل اختبار عمليات إدخال البيانات ومراجعة الحسابات؛ ورصد تنفيذ مشاريع تكنولوجيا المعلومات الحالية والمقبلة، والتطبيقات الشبكية، وترسيخ النظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية الذي سيطبق قريباً، والتحديثات المحتملة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ وتوفير التوجيه والتدريب لموظفي فئة الخدمات العامة الجدد والحاليين في الوحدة؛ وتقديم الدعم إلى رئيس الوحدة في تحليل القضايا المعقدة المتعلقة بالمعاشات التقاعدية. ومع ذلك، تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه لم تُقدم إليها أي مؤشرات لعبء العمل بهدف تيسير إجراء تقييم موضوعي لمقترح هذه الوظيفة. وبالإضافة إلى ذلك، تلاحظ اللجنة استناداً إلى الخريطة التنظيمية الواردة في المعلومات الإضافية المقدمة إليها، أن هيكل الملاك الوظيفي التابع لمكتب نائب كبير موظفي الشؤون المالية/رئيس وحدة المدفوعات، الذي يُقترح إعادة تصنيف وظيفته في الرتبة ف-٥، يشمل وظيفتين برتبة ف-٣، ووظيفة واحدة برتبة ف-٢ و ١٠ وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، فضلاً عن مخصصات في إطار المساعدة العامة المؤقتة لوظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لمدة ١٨ شهراً لتقديم الدعم في مرحلة ما بعد ترسيخ النظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية. وفي ضوء المعلومات المذكورة أعلاه، فإن اللجنة الاستشارية توصي بعدم إنشاء الوظيفة الجديدة المقترحة لمساعد أقدم لشؤون المحاسبة (من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)) في وحدة المدفوعات التابعة لقسم الخدمات المالية.

إعادة تصنيف الوظائف

١٩ - يقترح مجلس المعاشات التقاعدية إعادة تصنيف ثلاث وظائف في بند التكاليف الإدارية، وتوصي اللجنة الاستشارية بعدم إعادة تصنيف وظيفة واحدة، كما توصي بالموافقة على إعادة تصنيف وظيفتين، على النحو المبين في الفقرات الفرعية من (أ) إلى (ج) أدناه.

(أ) مقترح إعادة تصنيف وظيفة موظف برامج (ف-٤) في مكتب كبير الموظفين التنفيذيين إلى وظيفة موظف برامج أقدم (التخطيط الاستراتيجي والتنسيق) (ف-٥)، لتقديم المساعدة إلى كبير الموظفين التنفيذيين ونائبه على التأكد من أن القرارات الرئيسية واستجابات الإدارة للتحديات على الأجلين القصير والطويل تتسق مع مهمة الصندوق وقيمه واستراتيجيته، وأن المسؤولين الإداريين من المستوى المتوسط يفهمون أدوارهم ومسؤولياتهم وينفذون قرارات كبار المديرين والهيئات التشريعية بأقصى قدر من الكفاءة والانسجام والاتساق. ترى اللجنة الاستشارية، استناداً إلى المعلومات المكتملة

لما ورد في تقرير المجلس، أن نطاق المهام الموصوفة لا يبرر إعادة تصنيف الوظيفة في الرتبة ف-٥، وأن شاغل الوظيفة في مستواها الحالي يمكن أن يواصل الاضطلاع بمعظم وظائف التخطيط الاستراتيجي والتنسيق. ولذا فإن اللجنة توصي بعدم إعادة تصنيف وظيفة موظف البرامج (ف-٤) إلى الرتبة ف-٥.

(ب) مقترح إعادة تصنيف وظيفة رئيس وحدة المدفوعات (ف-٤) في قسم الخدمات المالية إلى وظيفة رئيس قسم المدفوعات/نائب كبير موظفي الشؤون المالية (ف-٥) على نحو يعبر عن التغييرات في مجال الخدمات المالية المقدمة إلى متقاعدي الصندوق مثل: ضرورة تطبيق قواعد وأنظمة الصندوق بشكل يتيح الإدارة السليمة لزيادة حجم المعاملات المالية المتعلقة بالاستحقاقات الدورية الشهرية للصندوق، التي يزيد عددها على ٧٢ ٠٠٠ معاملة مالية، ويصل مجموعها إلى نحو ١٩٠ مليون دولار شهريا (ما يزيد على ٢,٣ بليون دولار سنويا)، وتُدفع بخمس عشرة عملةً مختلفة في جميع أنحاء العالم في أكثر من ١٩٠ بلدا ومنطقة، تشمل بلداناً ذات هياكل مصرفية محدودة؛ ورصد الشروط الصارمة لقطاع الخدمات المالية من أجل كفاءة التطبيق الصحيح للبيانات المستخدمة في تنفيذ عمليات الدفع؛ وتطبيق الأحكام الإضافية للنظامين الأساسي والإداري للصندوق، ونظام تسوية المعاشات التقاعدية ذي النهجين، الذي يتطلب تسويات فصلية لأكثر من ثلث مجموع الاستحقاقات الدورية المستحقة الدفع. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترح إعادة التصنيف.

(ج) مقترح إعادة تصنيف وظيفة موظف قانوني أقدم (ف-٥) في قسم إدارة المخاطر والخدمات القانونية إلى الرتبة ف-٤، وفقاً لتوصية الفريق العامل المعني بالميزانية التابع لمجلس صندوق المعاشات التقاعدية. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترح إعادة التصنيف.

٢٠ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات مجلس صندوق المعاشات التقاعدية في باب التكاليف الإدارية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، مع مراعاة ملاحظاتها وتوصياتها الواردة في الفقرات ١٤ و ١٥ و ١٧ و ١٨ و ١٩ (أ) أعلاه.

الموارد غير المتعلقة بالوظائف

٢١ - تصل الاحتياجات المقترحة من الموارد غير المتعلقة بالوظائف في باب التكاليف الإدارية لصندوق المعاشات التقاعدية في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى ٤٣ ٥٣١ ٥٠٠ دولار، مقارنة بمبلغ ٤٩ ٠٩٧ ٦٠٠ دولار في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، ويمثل ذلك انخفاضاً قدره ٢٠٠ ٥٦٦ ٥ دولار، أو ١١,٣ في المائة. ويعزى الانخفاض في التكاليف غير المتعلقة

بالوظائف في المقام الأول إلى انخفاض في تكاليف الخدمات التعاقدية (٢٠٠ ٧٧١٤ دولار)، على النحو المبين في الفقرة ١١ أعلاه، بالإضافة إلى انخفاض في تكاليف الخبراء الاستشاريين (٢٢٥ ٠٠٠ دولار) وتكاليف السفر (٣٥١ ٩٠٠ دولار) واللوازم والمواد (٢٢ ١٠٠ دولار). والانخفاضات المذكورة أعلاه يقابلها جزئياً زيادات في تكاليف الموظفين الأخرى (٢ ٢٦٦ ٣٠٠ دولار) وتكاليف التشغيل العامة (١ ٥٤٨ ١٠٠ دولار)، والأثاث والمعدات (١٢٣ ٩٠٠ دولار) والضيافة (١ ٩٠٠ دولار) (انظر A/70/325، الفقرة ٧٠).

٢٢ - وتوصي اللجنة بالموافقة على مقترحات مجلس صندوق المعاشات التقاعدية بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف في باب التكاليف الإدارية، وتوصي أيضاً بأن تخفض وفقاً لذلك الموارد غير المتعلقة بالوظائف، المتصلة بالوظائف الجديدة المقترحة المشار إليها في الفقرات ١٤ و ١٥ و ١٧ و ١٨ و ١٩ (أ) أعلاه.

منع الغش

٢٣ - تلاحظ اللجنة الاستشارية، استناداً إلى تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن بيانات الصندوق المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أنه لم يبلغ عن أي حالة غش في المعاشات التقاعدية خلال تلك السنة. ويشير التقرير أيضاً إلى وجود حالة غش مفترض واحدة ينظر فيها مكتب جنيف، وهي حالة كُشفت من خلال أنشطة المراقبة العادية والتشغيلية. والمبلغ المذكور في تلك الحالة هو ٦ ٨٤٨,٢٦ دولاراً. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة أن برنامج منع الغش الذي تطبقه إدارة الصندوق يشمل عمليات المراجعة المنتظمة التي يجريها مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات، إضافة إلى ما يلي: تعزيز الوعي بين الموظفين بشأن الغش، ووضع مبادئ توجيهية تتعلق بالإبلاغ عن الشواغل ذات الصلة بالغش ورفعها إلى المسؤولين؛ وإجراء تقييم سنوي لمخاطر الغش لتحديد وتقييم مدى تعرض الصندوق لسيناريوهات مخاطر الغش المحددة في صناديق المعاشات التقاعدية الأخرى، وتبيين الثغرات في مجال المراقبة؛ وإجراء تقييمات خارجية للمخاطر يضطلع بها خبراء استشاريون مستقلون مرة واحدة على الأقل كل ثلاث سنوات؛ ونظام للرقابة الداخلية الشاملة يشمل مزيجاً من أنشطة مكافحة الغش الوقائية والكاشفة، بما فيها تفويض السلطة والفصل بين الواجبات. وترد في الفقرة ٣٧ أدناه تعليقات اللجنة بشأن منع الغش في شعبة إدارة الاستثمارات.

باء - تكاليف الاستثمار

٢٤ - نوقشت المقترحات المتعلقة بتكاليف الاستثمار في الفقرات من ١٣٧ إلى ١٦٢ من تقرير مجلس صندوق المعاشات التقاعدية. ويبلغ المستوى الإجمالي للموارد المقترحة لشعبة إدارة الاستثمارات ٤٠٠ ٨٣ ٨٥٦ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، ويعكس ذلك زيادة صافية قدرها ١٤٢ ٩٠٠ دولار، أو بنسبة ٠,٢ في المائة، مقارنة باعتمادات فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. ويعزى السبب الرئيسي للزيادة الصافية، بحسب العنصر، إلى زيادة الاحتياجات تحت بند التوجيه التنفيذي والإدارة (١٠٠ ٨٥١ دولار) ودعم البرامج (٤٨٢ ١٠٠ دولار)، ويقابل ذلك جزئياً انخفاض الاحتياجات في إطار برنامج العمل (٤٠٠ ١٩٠ ٢ دولار) (انظر A/70/325، الجدول ٢٣).

الموارد المتعلقة بالوظائف

٢٥ - وفقاً لما ورد في الجدول ٤ في تقرير المجلس، تصل الموارد المقترحة للوظائف في باب تكاليف الاستثمار للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ إلى ٩٠٠ ٩٧٥ ٢٥ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، ويمثل ذلك زيادة قدرها ٩٠٠ ٣ ٨٨٠ دولار، أو بنسبة ١٧,٦ في المائة، مقارنة باعتمادات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. ويشير الجدول ٥ إلى أن الموارد المقترحة ستغطي تكاليف ٨٦ وظيفة ثابتة، من بينها وظيفة جديدة مقترحة.

التغييرات في الوظائف

٢٦ - يرد في الجدول ٦ من تقرير المجلس موجزاً لمقترحاته المتعلقة بالوظائف في إطار تكاليف الاستثمار. وتشمل المقترحات إنشاء وظيفة جديدة واحدة لموظف تنفيذ التداولات (ف-٣) في قسم الاستثمارات التابع لشعبة إدارة الاستثمارات؛ وإعادة تصنيف ثلاث وظائف (وظيفة موظف قانوني (ف-٤) إلى وظيفة موظف قانوني أقدم (ف-٥)؛ ووظيفة مساعد إداري (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) إلى وظيفة مساعد إداري أقدم؛ ووظيفة مساعد لشؤون المحاسبة (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) إلى وظيفة مساعد محاسب (ف-٢)؛ وكذلك إعادة انتداب ثلاث وظائف في قسم العمليات ونظم المعلومات. وترد في الفقرات من ٢٧ إلى ٣١ أدناه ملاحظات وتوصيات اللجنة الاستشارية بشأن المقترحات المذكورة أعلاه.

الوظائف الجديدة

٢٧ - يقترح إنشاء وظيفة موظف لتنفيذ التداولات (ف-٣)، في قسم الاستثمارات التابع لشعبة إدارة الاستثمارات، على النحو المبين في المعلومات التكميلية لتقرير المجلس، بهدف تحضير الشعبة لتنفيذ استراتيجيات أكثر تعقيداً فيما يتعلق بالحافظات والتبادلات والتعامل معها بهدف تخفيض تكاليف المعاملات إلى أدنى حد، وتحسين أداء الاستثمار وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة التشغيلية. وأوضح أيضاً أن موظف تنفيذ التداولات سيقدم الدعم إلى الفريق المعني بتنفيذ التداولات، ويضطلع بالمسؤولية عن تنفيذ الأوراق المالية في الوقت المناسب، وبدقة وكفاءة، وفقاً لتوجيهات كبار موظفي شؤون الاستثمارات، وتحت إشراف موظف تنفيذ التداولات (ف-٤). وتذكر اللجنة الاستشارية بأن ثمة ٢٠ وظيفة جديدة حرت الموافقة عليها لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ في شعبة إدارة الاستثمارات، وأن بعضاً من تلك الوظائف لم يُشغل بعد، بما في ذلك وظيفة واحدة على الأقل في الفريق المعني بتنفيذ التبادلات (انظر أيضاً الفقرة ١٠ أعلاه). وتلاحظ اللجنة أيضاً، استناداً إلى المعلومات التكميلية، أن ثمة اقتراحاً بإعادة انتداب وظيفتين لتنفيذ التداولات (ف-٣) من قسم العمليات وخدمات المعلومات، بهدف تعزيز الفريق. وترى اللجنة أن من السابق لأوانه حالياً طلب موارد إضافية من الموظفين لتعزيز فريق إنجاز التداولات، إلى حين تجلّي أثر الموارد الإضافية من الموظفين التي حرت الموافقة عليها في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، وإعادة انتداب الوظيفتين المقترحتين. ولذا توصي اللجنة بعدم الموافقة على مقترح إنشاء الوظيفة الجديدة لموظف تنفيذ التداولات.

إعادة تصنيف الوظائف

٢٨ - يقترح مجلس المعاشات التقاعدية إعادة تصنيف ثلاث وظائف في إطار تكاليف الاستثمار، منها وظيفة واحدة أوصت اللجنة الاستشارية بعدم إعادة تصنيفها ووظيفتان أوصت بالموافقة على إعادة تصنيفهما على النحو المبين في الفقرات من ٢٩ إلى ٣١ أدناه.

٢٩ - ويُقترح إعادة تصنيف وظيفة واحدة لموظف قانوني (ف-٤) إلى وظيفة موظف قانوني أقدم (ف-٥) في مكتب ممثل الأمين العام بناء على الزيادة المتوقعة في تعقيد وحجم المشورة القانونية المطلوبة من الشعبة. واستناداً إلى المعلومات التكميلية لتقرير المجلس، من المتوقع زيادة حجم المسائل القانونية ونطاق الاحتياجات في هذا المجال زيادة كبيرة في فترة السنتين المقبلة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن تبرير إعادة التصنيف المقترحة يستند إلى

الاحتياجات المتوقعة، وليس الفعلية، التي لم يجر تبينها بأي قدر من التفصيل. ومن ثم، توصي اللجنة بعدم الموافقة على إعادة التصنيف المقترحة.

٣٠ - ويُقترح أيضا إعادة تصنيف وظيفة واحدة لمساعد إداري (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) إلى وظيفة مساعد إداري أقدم (من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)) في مكتب ممثل الأمين العام مع الأخذ في الاعتبار الزيادة التي شهدتها مسؤوليات الوظيفة من حيث التعقيد والتنوع والكفاءات والمهارات التقنية المطلوبة على مدى السنوات العديدة الماضية. واستنادا إلى المعلومات التكميلية لتقرير مجلس صندوق المعاشات التقاعدية، تدعم تلك الوظيفة العمليات المالية والمتعلقة بالميزانية ودفع الفواتير، كما توفر الدعم الإداري لموظفي الشعبة، وكل ذلك يتطلب الإلمام بميزانية الشعبة وبقواعدها وأنظمتها ذات الصلة، بما في ذلك جداول سداد رسوم مقدمي الخدمات الخارجيين وإعداد الفواتير والإجراءات المتبعة. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على إعادة التصنيف المقترحة.

٣١ - وأخيرا، يقترح المجلس إعادة تصنيف وظيفة واحدة لمساعد لشؤون المحاسبة (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) إلى وظيفة محاسب معاون (ف-٢) بهدف تقديم المزيد من الخبرة المهنية لإدارة شؤون المحاسبة واستعراض حافظة الصناديق الخاصة. وهذه الخبرة مطلوبة في ضوء زيادة الاستثمار في الصناديق الخاصة، حيث زاد عدد الصناديق من ٧٢ صندوقا في عام ٢٠١٢ إلى ١٢٨ صندوقا في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وهو ما يمثل قيمة سوقية تناهز في المتوسط نسبة ١٠ في المائة (بما في ذلك الأموال النقدية المخصصة للالتزامات غير الممولة) من إجمالي حافظة مشاريع الشعبة. وقد جرى كذلك توضيح أن المعاملة المحاسبية لأدوات الاستثمار الجديدة على النحو المطلوب في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي اعتُمدت مؤخرا تستلزم خبرة غير متوفرة حاليا في الصندوق. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على إعادة التصنيف المقترحة.

إعادة ندب الوظائف

٣٢ - يقترح مجلس صندوق المعاشات التقاعدية إعادة انتداب ثلاث وظائف شاغرة برتبة ف-٣ (مدير لشؤون أمن البيانات، وموظف لنظم المخاطر والامتثال، وموظف لنظم المعلومات) في قسم العمليات ونظم المعلومات. ويُقترح إعادة ندب اثنتين من هذه الوظائف إلى قسم الاستثمار ليشغلها موظفان لتنفيذ التداولات (ف-٣) لدعم معالجة الزيادة المتوقعة في حجم التداول الناجمة عن إنشاء مكتب داخلي للتداول. ويُقترح إعادة انتداب وظيفة واحدة إلى مكتب ممثل الأمين العام ليشغلها موظف لإدارة العقود (ف-٣) من أجل تحسين

إدارة ورصد العقود المبرمة مع مقدمي الخدمات، وذلك على إثر اتخاذ قرار إدارة جميع عقود الشعبة بشكل مركزي. وتوصي اللجنة بالموافقة على إعادة الندب المقترحة.

٣٣ - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بمراعاة ملاحظاتها وتوصياتها الواردة في الفقرتين ٢٧ و ٢٩ أعلاه، بالموافقة على مقترحات مجلس صندوق المعاشات التقاعدية المتعلقة بملاك الموظفين في إطار تكاليف الاستثمار.

الموارد غير المتعلقة بالوظائف

٣٤ - تبلغ الاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف المقترحة في إطار تكاليف استثمارات الصندوق لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ مبلغا قدره ٥٠٠ ٨٨٠ ٥٧ دولار، وهو ما يمثل نقصانا صافيا قدره ١٠٠ ٧٣٨ ٣ دولار، أي بنسبة ١,٦ في المائة، بالمقارنة مع الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. ويعزى النقصان أساسا إلى انخفاض الاحتياجات من الخدمات التعاقدية (٢٠٠ ٤٦٢ ٤ دولار) والخبراء الاستشاريين (٦٠٠ ٤٠١ دولار)، ويقابل ذلك جزئيا زيادة الاحتياجات في إطار تكاليف الموظفين الأخرى (٨٩٧ ٠٠٠ دولار)، ومصروفات التشغيل العامة (٢٠٠ ٢٤٢ دولار)، واللوازم والمواد (١٠٠ ٧٠ دولار). ويعزى انخفاض الاحتياجات من الخدمات التعاقدية أساسا إلى التخفيض المزمع في خدمات المستشارين الذين ليست لهم سلطة تقديرية، وتوازنه زيادة عدد موظفي شعبة إدارة الاستثمارات. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات مجلس صندوق المعاشات التقاعدية فيما يخص الموارد غير المتعلقة بالوظائف في إطار الاستثمارات، وتوصي كذلك بأن تخفض وفقا لذلك الموارد غير المتعلقة بالوظائف المستخدمة لتمويل بنود متصلة بالوظائف المشار إليها في الفقرتين ٢٧ و ٢٩ أعلاه.

معلومات مستكملة عن الاستثمارات

٣٥ - وفقا للمعلومات التكميلية لتقرير المجلس، بلغت قيمة أصول صندوق المعاشات التقاعدية مبلغ ٥٢,٨ بليون دولار في نهاية عام ٢٠١٤. وأبلغت اللجنة، بناء على استفسارها، بأن أداء الصندوق فاق المعدل الحقيقي المستهدف لعائده في الأجل الطويل والمؤشر المرجعي للسياسة العامة البالغ نسبة ٣,٥ في المائة في السنة التقويمية ٢٠١٣ (١٥,٥ في المائة)، وأن أداءه كان دون ذلك في السنة التقويمية ٢٠١٤ (٣,٢ في المائة). وأبلغت اللجنة أيضا بأن القيمة السوقية لأصول الصندوق انخفضت لتبلغ ٥٠,١ بليون دولار في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وهو ما انعكس في معدل عائد سالب بنسبة ٥,١٦ في المائة منذ بداية السنة حتى الآن، نظرا لزيادة معدل تقلب الأسواق المالية خلال هذه السنة عن

المعتاد. وأبلغت اللجنة كذلك أن هذا التقلب من المتوقع أن يستمر في الأجل القريب، إلا أن الصندوق ظل يركز على هدفه الطويل الأجل المتمثل في تحقيق معدل عائد حقيقي بنسبة ٣,٥ في المائة، وهو المعدل الذي دأب على تحقيقه على مدى السنوات الخمسين الماضية. ولاحظ مجلس مراجعي الحسابات، في تقريره عن البيانات المالية للصندوق للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أن أداء الصندوق كان دون معدل عائده الحقيقي المستهدف الذي يبلغ نسبة ٣,٥ في المائة خلال السنة، وأن الصندوق شهد نقصاً في الأداء في فترة السنوات الخمس المنتهية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وأوصى المجلس بأن يتخذ الصندوق الخطوات اللازمة لتحقيق المؤشرات المرجعية للسياسة العامة فيما يتعلق بكل محافظة على حدة، وذلك بتحسين عمليات استثماره الداخلي. وتتفق اللجنة الاستشارية مع الملاحظات والتوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات فيما يتعلق بالأداء الاستثماري للصندوق، الذي كان دون المؤشر المرجعي لسياسته العامة في السنوات الأخيرة. وفي ظل تعزيز قيادة ممثل الأمين العام على أساس التفرغ، والفائدة المتحصلة من زيادة الموارد من الموظفين، فضلاً عن اقتناء تطبيقات للأعمال الاستثمارية تتسم بقدر أكبر من الكفاءة، فإن اللجنة على ثقة بأنه ستبذل كل الجهود اللازمة لتحسين الأداء الاستثماري للصندوق، وأن الجمعية العامة ستبلغ بالتدابير المتخذة في هذا الصدد في التقارير المقبلة عن استثمارات الصندوق.

٣٦ - ولدى الاستفسار عن تنوع استثمارات الصندوق، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن التنوع الجغرافي اعتُبر هدفاً من الأهداف المرجوة في بيان السياسة الاستثمارية للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية الصادر بتاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤، الذي ذكر تحديداً أنه لأجل كفاءة تحقيق الغرض المعلن للصندوق بفعالية، ستمثل أهدافه الطويلة الأجل في الآتي: (أ) الحفاظ على رأس مال الصندوق بقيمته الحقيقية؛ (ب) والحصول على عائد أمثل مع تفادي المخاطر التي لا مبرر لها على النحو المبين في بيان تقبل المخاطر ودرجة تحمل المخاطر؛ (ج) وتنوع الحافظة فيما يتعلق بنوع الأصول والعملية والموقع الجغرافي. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة إلى أن التنوع الجغرافي تناولته أيضاً الجمعية العامة في الفقرات ٢٢ و ٢٣ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ من قرارها ١١٣/٦٩. وبناء على استفسار آخر، أبلغت اللجنة بأن التنوع الجغرافي عنصر ضروري من عناصر استراتيجية الاستثمار لفائدة نظام عالمي للمعاشات التقاعدية، مثل الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، حيث تفيد المعلومات المقدمة من أمين السجلات الرئيسية للصندوق أنه استثمر حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ في ٣٩ بلداً بشكل مباشر عن طريق الإدارة الداخلية. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن الصندوق يستثمر في ٧٥ بلداً إضافياً بصورة غير مباشرة عن طريق الأموال المدارة خارجياً،

وبذلك يصل مجموع عدد البلدان التي يستثمر فيها الصندوق إلى ١١٤ بلداً. وعند الاستفسار، زُوِّدَت اللجنة بقائمة البلدان التي يستثمر فيها الصندوق بشكل مباشر أو غير مباشر. وتشجع اللجنة الاستشارية الصندوق على مواصلة بحث فرص التنويع الجغرافي مع إيلاء الاعتبار الواجب للمعايير الرئيسية المتمثلة في السلامة والربحية والسيولة وقابلية التحويل. وفي هذا الصدد، توصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم معلومات واضحة ومفصلة عن التنويع الجغرافي لاستثمارات الصندوق في تقريره المقبل إلى الجمعية بشأن استثمارات الصندوق.

منع الغش

٣٧ - أبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها عن وجود سياسة لمنع الغش في شعبة إدارة الاستثمارات، أنه لا توجد لدى الشعبة سياسةً محددة لمكافحة الغش وأنه لم تُبلغ أي حالات للغش، ولكن توجد ضوابط شاملة متضمنة في جميع السياسات والإجراءات ذات الصلة لدى الشعبة لردع ذلك النشاط و/أو كشفه. وتشمل هذه السياسات والإجراءات: تقديم التدريب في مجال الأخلاقيات، وسياسة للإحازة الإلزامية يُلزم بموجبها موظفو الشعبة بأخذ إجازة مدتها ١٠ أيام عمل متواصلة (يمكن أن تتكشف أنشطة الغش عندما لا يكون الشخص المسؤول موجوداً لإخفائها)؛ وسياسة عدم التسامح إطلاقاً إزاء تلقي الهدايا؛ وسياسة لمعالجة التداول الشخصي في الأوراق المالية على أساس الأنشطة أو المعلومات المتصلة بالصندوق (ما يطلق عليه المتاجرة للذات باستغلال معلومات لم تتح بعد للعميل). وأشار أيضاً إلى أن هذه السياسات يكملها برنامج الأمم المتحدة لإقرارات الذمة المالية وبرامجيات تحليل البيانات المركبة لكشف أي أنشطة غير عادية تتعلق بالتقييم تحديداً. ونظراً لارتفاع قيمة حافظة الصندوق الاستثمارية، ترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي للأمين العام أن ينظر في وضع سياسة شاملة لمكافحة الغش من أجل تحسين معالجة مخاطر الغش في إدارة استثمارات الصندوق.

جيم - تعليقات وتوصيات أخرى

السفر

٣٨ - يبلغ مجموع الاحتياجات المقترحة للسفر في مهام رسمية ما مقداره ٨٠٠ ١١١ ٣ دولار في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، ويشمل كلا من التكاليف الإدارية وتكاليف الاستثمارات، بما يمثل انخفاضاً قدره ٢٠٠ ٤٣١ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، أو بنسبة ١٢,١ في المائة، بالمقارنة مع الاعتماد البالغ ٥٥٠ ٠٠٠ ٣ دولار المرصود للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

(انظر A/70/325، الجدول ٤). وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول ١ من تقرير مجلس الصندوق أن المجلس يتوقع انخفاضاً في النفقات قدره ٩٠٧ ٧٠٠ دولار في بند السفر في مهام رسمية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، بالمقارنة مع الاعتماد البالغ ٣ ٥٥٠ ٠٠٠ دولار الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٢٤٧/٦٨. ويشير التقرير إلى أن النقصان في النفقات في بند التكاليف الإدارية (٨٣ ٩٠٠ دولار) يعزى إلى زيادة استخدام وسائل بديلة للاتصال من قبيل التداول عبر الفيديو والمؤتمرات التي تعقد عبر الهاتف (المرجع نفسه، الفقرة ١٢) في حين يعزى النقصان في النفقات في بند تكاليف الاستثمار إلى عدم مشاركة أعضاء لجنة الاستثمار في الاجتماعات، وانخفاض السفر بسبب مقتضيات العمل، وبسبب استخدام التداول عبر الفيديو (المرجع نفسه، الفقرة ٢٠). وبالتالي، فإن اللجنة تلاحظ أن المبلغ المقترح للسفر في مهام رسمية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ يمثل زيادة قدرها ٤٦٩ ٥٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، أو بنسبة ١٧,٨ في المائة، بالمقارنة مع النفقات المتوقعة البالغة ٢ ٦٤٢ ٣٠٠ دولار لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ على النحو المبين في الجدول ١ من تقرير المجلس.

٣٩ - وزوّدت اللجنة الاستشارية بناءً على طلبها بمعلومات مفصلة عن السفر الفعلي والمتوقع للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ وعن السفر المدرج في الميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وتلاحظ اللجنة من المعلومات المقدمة إليها العدد الكبير للموظفين الذين يسافرون في رحلات معينة مقررة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ وتواتر السفر إلى وجهات معينة. وترى اللجنة الاستشارية أنه يمكن تحقيق المزيد من الوفورات من خلال خفض عدد الموظفين في كل رحلة، حيثما يمكن، وبالجمع بين بعض الرحلات. وإضافةً إلى ذلك، تأمل اللجنة أن يواصل الصندوق تطبيق المعايير الجديدة لتحديد درجات السفر بالطائرة وفقاً لقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٥٤ ألف وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى المجلس أن يرصد بعناية استخدام الموارد المخصصة لسفر الموظفين.

تنفيذ النظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية

٤٠ - تقدّم الفقرة ١٦ من تقرير المجلس معلومات مستكملة عن تنفيذ مشروع النظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية ولحجّة عامة عن الأنشطة المضطلع بها خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وتشير هذه المعلومات إلى أن الصندوق أكمل مرحلتي "التنفيذ" و"الاختبار والتدريب والنشر" من مراحل المشروع وبدأ نشر النظام في حزيران/يونيه ٢٠١٥. وإضافةً إلى ذلك، يقدم التقرير لحجّة عامة عن أنشطة المشروع التي أُنجزت خلال الفترة ويشير أيضاً إلى أن العمل يتواصل لضمان أن يكون النظام قادراً على معالجة المرتبات

التي يدفعها الصندوق معالجةً كاملة ودقيقة. ويوضح التقرير أيضاً أنه في ضوء الخبرة المكتسبة من اختبار مدى قبول المستعملين، تقرر أن تضاف إلى المشروع في شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١٥ مرحلة "نشر مواز تحت الرقابة"، مما يتيح إمكانية القيد المزدوج لمعاملات محدودة في كل من نظام إدارة صندوق المعاشات التقاعدية (PENSYS) والنظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية. وأبلغت اللجنة لدى مزيد من الاستفسار بأنه قد تقرر تفعيل النظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية ليكون نظام القيد الرسمي اعتباراً من ١ آب/أغسطس ٢٠١٥ بعد الانتهاء من اختبار النظام الموازي بنجاح. وأبلغت اللجنة أيضاً أنه كإجراء احترازي إضافي، تم الإبقاء على النظام القديم حتى نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، يتم بعدها وقف تشغيله بالكامل.

٤١ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مجلس مراجعي الحسابات لاحظ في تقريره عن البيانات المالية للصندوق للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ أن التأخير في تنفيذ النظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية عن مواعده المقرر أصلاً وهو حزيران/يونيه ٢٠١٤ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٥ أسفر عن زيادة في تكاليف المشروع من ١٦,٧ مليون دولار إلى ١٩,٩٤ مليون دولار (انظر A/70/325، المرفق السادس). ولاحظ مجلس مراجعي الحسابات أيضاً أن الأعمال المقرر إنجازها بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٥، مثل اختبار تقارير تسوية المرتبات، لم تبلغ كلها مستوى مرضياً من الأداء بحلول هذا التاريخ. وتتفق اللجنة الاستشارية مع الشواغل التي أعرب عنها مجلس مراجعي الحسابات وهي على ثقة من أنها ستعالج في الوقت المناسب.

٤٢ - ولدى الاستفسار بشأن الآثار التي يمكن أن تترتب على الموارد نتيجة للتأخر في تنفيذ النظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية، أبلغت اللجنة الاستشارية أن مشروع النظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية نُفذ لمعالجة مشاكل الصندوق، التي حُددت بأنها تجزؤ العمليات والنظم فضلاً عن تقادم التكنولوجيا. ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا المشروع في بناء قدرة خدمية على الاستجابة لطلبات مجموع العملاء المتزايدين مع خفض تكاليف النظام وتخفيف حدة المخاطر التشغيلية. وأبلغت اللجنة كذلك أن المكاسب المتوقعة في الكفاءة المتصلة بالنظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية تحققت من خلال وفورات مقارنة بالتكاليف المتكررة للخدمات التعاقدية والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات. وحسب المعدل الحالي للوفورات، التي يقدرها الصندوق بمبلغ ٣,٣ ملايين دولار سنوياً أو ٦,٦ ملايين دولار كل سنتين، يُتوقع استرداد تكلفة المشروع بالكامل في غضون ثماني سنوات تقريباً. وجرى أيضاً إيضاح أن المكاسب المتوخاة في بداية المشروع لم تتضمن خفض الموارد من

الموظفين إذ كان يُعتبر أن لدى الصندوق نقصاً في عدد موظفيه فيما يتعلق بعبء العمل مع العملاء. وقد حُدد هذا العيب، وفقاً للمعلومات المقدمة إلى اللجنة، في تقييم المخاطر أجرته في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ شركة استشارية مستقلة وأيضاً في استعراض لدراسة جدوى مرجعية، وردت نتائجها في دراسة ذات صلة عن النظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية قدّمت إلى مجلس صندوق المعاشات التقاعدية في عام ٢٠٠٨. وفي حين تلاحظ اللجنة الاستشارية التفسير المقدم من ممثلي الصندوق، فإنها ترى رغم ذلك أنه ينبغي تحديد المزيد من الوفورات ومكاسب الكفاءة، بخلاف انخفاض تكاليف البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والخدمات التعاقدية. وتلاحظ اللجنة في هذا الصدد على سبيل المثال أن قدرات النظام المعززة يمكن أن توفر قاعدة لوضع أدوات أكثر كفاءة للخدمة الذاتية على شبكة الإنترنت.

تقديم الخدمات

٤٣ - استفسرت اللجنة الاستشارية خلال نظرها في تقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية بشأن ما إذا كان الصندوق قد نظر في إمكانية اعتماد أي من النماذج البديلة لتقديم الخدمات بالنظر إلى نمو قاعدته من العملاء وتعقد متطلبات الخدمة التي يقدمها. وذكرت اللجنة في هذا الصدد مثالا هو نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي الذي تنظر فيه حالياً الأمانة العامة للأمم المتحدة. وأبلغت اللجنة أن لدى الصندوق ولاية واضحة وملموسة، يصاحبها كذلك واجب استثماري تجاه المشاركين فيه والمستفيدين منه، وهو الاستمرار في مراعاة الأصول وتعهدها وسداد الخصوم الطويلة الأجل (استحقاقات المستفيدين) من الصندوق. وأبلغت اللجنة أيضاً أن عمليات الصندوق تتسم بالفعل بالطابع المركزي، مع وضوح تقسيم المسؤوليات بين مكتب نيويورك، الذي يعمل بصفته المكتب الرئيسي للصندوق، ومكتب جنيف، الذي يعمل كمكتب تابع، وأن كلا من المكتبين يتبعان سياسةً ونهجاً عالميين. وجرى أيضاً إيضاح أنه لا توجد أوجه لانعدام الكفاءة ناجمة عن الازدواج، أو عن هدر الموارد، يتعين التصدي لها باستخدام نموذج بديل لتقديم الخدمات. إلا أنه جرى أيضاً إيضاح أن هناك ضرورة عاجلة لتعزيز قدرة الصندوق على خدمة عملائه من خلال إضافة وظائف ثابتة لمعالجة الطلب المتزايد على أنشطة التوعية في مختلف مراكز العمل. ومع ذلك، ترى اللجنة الاستشارية أن الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية ينبغي أن يواصل استعراض هيكله التشغيلي القائم والمكانين الحاليين لمكتبيه لتحديد ما إذا كان الوضع الحالي للهيكل والمكانين يلي على الوجه الأمثل الطلبات المتزايدة على تقديم الخدمات.

رابعا - الإجراء الخاص بتقديم تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية للصندوق إلى الجمعية العامة

٤٤ - تلقت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في المصروفات الإدارية للصندوق وبناء على طلبها، مذكرة تفصيلية من مجلس مراجعي الحسابات تشرح موقفه فيما يتعلق بالإجراء الخاص بتقديم تقريره السنوي عن البيانات المالية للصندوق إلى الجمعية العامة. وأشار مجلس مراجعي الحسابات، في مذكرته، إلى أنه بخلاف تقاريره الأخرى التي تقدم بشكل مباشر ومنفصل إلى الجمعية العامة عن طريق اللجنة الاستشارية، فتقريره بشأن البيانات المالية للصندوق يرفق بتقرير مجلس الصندوق المشترك المقدم إلى الجمعية العامة. وأشار مجلس مراجعي الحسابات أيضا إلى أنه، خلال استعراضه للممارسة المتبعة أثناء مراجعته السنوية لحسابات البيانات المالية للصندوق، خلص إلى أن هذه الممارسة لا تتفق مع القرار التأسيسي لمجلس مراجعي الحسابات، ومع القرارات المتعلقة بصندوق المعاشات التقاعدية أو نظاميه الأساسي والإداري. ولذلك، فإن موقف مجلس مراجعي الحسابات، الذي دعمه بإحالات إلى قرارات الجمعية العامة ذات الصلة والنظام الأساسي للصندوق، هو أن تقريره بشأن صندوق المعاشات التقاعدية ينبغي أن يقدم بشكل مباشر ومنفصل إلى الجمعية العامة عن طريق اللجنة الاستشارية، شأنه في ذلك شأن تقاريره عن كيانات الأمم المتحدة الأخرى الخاضعة لإشرافه المحاسبي.

٤٥ - وعند الاستفسار، أبلغ مجلس مراجعي الحسابات اللجنة الاستشارية بأن موقفه قد نُقل إلى إدارة صندوق المعاشات التقاعدية، وكذلك إلى مجلس الصندوق المشترك في مراحل مختلفة، بما في ذلك أثناء المداولات المتعلقة بمشروع القواعد المالية للصندوق، كما أبلغت به، فيما بعد، أمانة الصندوق، وتحديدًا في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، أبلغ مجلس مراجعي الحسابات اللجنة بأنه أعرب من جديد عن هذا الموقف في بيانه المقدم إلى مجلس الصندوق المشترك في دورته السنوية المعقودة في تموز/يوليه ٢٠١٥، وأنه لم يتلق أي رد من هذا المجلس بشأن المسألة. وبناء على استفسار آخر، أبلغ ممثلو صندوق المعاشات التقاعدية اللجنة بأن مجلس الصندوق المشترك لم يتلق بعد أي اقتراح من مجلس مراجعي الحسابات يعكس الموقف المبين أعلاه، وأنه، لذلك، لم يناقش المسألة مجلس الصندوق المشترك ولجنته المعنية بمراجعة الحسابات. وبالتالي، لم يتوصل مجلس الصندوق المشترك إلى أي استنتاج ولم يحدد موقفا بشأن هذه المسألة. وإضافة إلى ذلك، أبلغ ممثلو صندوق المعاشات التقاعدية اللجنة بأن مجلس مراجعي الحسابات لم يبلغ الصندوق بعزمه طرح المسألة على اللجنة الاستشارية.

٤٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية الآراء التي أعرب عنها مجلس مراجعي الحسابات بشأن الإجراء الخاص بتقديم تقريره السنوي عن البيانات المالية للصندوق إلى الجمعية العامة، وهي ترى وجاهة في الموقف الذي اتخذته المجلس. وتشير اللجنة أيضا إلى المعلومات التي قدمها صندوق المعاشات التقاعدية في هذا الصدد. وتفهم اللجنة أن تقريراً منفصلاً لمجلس مراجعي الحسابات يقدم إلى الجمعية العامة لن يغير الممارسة المتبعة حالياً في النظر في تقرير مجلس مراجعي الحسابات بشأن البيانات المالية للصندوق في إطار البند نفسه من جدول الأعمال الذي يشمل النظر في التقرير السنوي لمجلس الصندوق المشترك المقدم إلى الجمعية العامة. وبالمثل، تعتزم اللجنة مواصلة تقديم تعليقاتها وتوصياتها بشأن كلا التقريرين وفقاً للممارسة المتبعة، في إطار البند نفسه من جدول الأعمال.

خامساً - أعضاء لجنة الاستثمارات

٤٧ - تنص المادة ٢٠ من النظامين الأساسي والإداري لصندوق المعاشات التقاعدية على أن الأمين العام يعين أعضاء لجنة الاستثمارات بعد التشاور مع مجلس الصندوق المشترك واللجنة الاستشارية، على أن تصدق الجمعية العامة على هذا التعيين. وعليه، فقد أحال الأمين العام إلى المجلس واللجنة أسماء ستة أعضاء عاديين لإعادة تعيينهم لفترة ثلاث سنوات واسم عضو عاد واحد لتعيينه لفترة سنة واحدة. ووفقاً للإجراءات المتبعة، نقلت اللجنة الاستشارية آراءها بشأن المقترحين المذكورين أعلاه إلى الأمين العام في رسالة مؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

سادساً - الاستنتاجات والتوصيات

٤٨ - يشير الأمين العام، في تقريره عن الآثار الإدارية والمالية المترتبة على تقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (A/C.5/70/2)، إلى أن ميزانية الصندوق لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ لم تكن قد أعدت بعد في صيغتها النهائية وقت وضعه لمقترحات الميزانية البرنامجية لفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، وأن ميزانية الصندوق ستظل حتى بعد إعدادها في صيغتها النهائية حاضعة لاستعراض مجلس الصندوق المشترك والجمعية العامة، وأن الآثار المترتبة في الميزانية العادية على الإجراء الذي سيتخذه المجلس وعلى قرار الجمعية العامة فيما يتصل بميزانية الصندوق المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، إن كانت ثمة آثار، ستكون موضوع بيان عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية يُقدم إلى الجمعية العامة خلال نظرها في تقرير المجلس (المرجع نفسه، الفقرة ٢). ويشير الأمين العام كذلك إلى أنه،

وقت إعداد تقديرات ميزانية الصندوق، قُدرت حصة الأمم المتحدة من الميزانية الإدارية للصندوق بمبلغ ٢٣ ٨٦٩ ٥٠٠ دولار، على أساس ثلث واحد من عناصر محددة من الميزانية، يأتي ١٣ ٨٣٥ ٥٠٠ دولار منه، أو ما يمثل نسبة ٥٨ في المائة، من الميزانية العادية فيما تتحمل الصناديق والبرامج القدر المتبقي ((A/70/6 (Sect. 1)، الفقرة ١-٤٦)). ويشير الأمين العام، في هذا التقرير، إلى أنه، استناداً إلى آخر بيانات للصندوق عن عدد المشتركين (A/70/325، المرفق الرابع)، سيتعين تنقيح حصة الميزانية العادية من نسبة ٥٨ إلى ٦٤,٤ في المائة (A/C.5/70/2، الفقرة ٥). وعلاوة على ذلك، يشير الأمين العام إلى أن حصة الأمم المتحدة من ميزانية الصندوق، على نحو ما أوصى به المجلس، ستكون هي ٢٢ ٢٤٩ ٨٠٠ دولار، ستبلغ منها حصة الميزانية العادية، ونسبتها ٦٤,٤ في المائة، ١٤ ٣٢٨ ٩٠٠ دولار. ولذلك، طلب الحصول على اعتماد إضافي قدره ٤٩٣ ٦٠٠ دولار بعد إعادة تقدير التكاليف يُقتطع من صندوق الطوارئ (المرجع نفسه، الفقرة ٦).

٤٩ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أنه إذا وافقت الجمعية العامة على مقترحات لمجلس الصندوق المشترك من شأنها أن تؤدي إلى زيادة في حصة الميزانية العادية (وآخر مثال على ذلك هو تقييد مبلغ ١ ٨٦٥ ٥٠٠ دولار فيما يتعلق بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (انظر A/C.5/64/2)، يجري عادة اقتراح أي اعتماد إضافي مطلوب باعتباره مبلغاً يقتطع من حساب صندوق الطوارئ. أما فيما يتعلق بالزيادة في حصة الميزانية العادية من الميزانية الإدارية للصندوق من ٥٨ إلى ٦٤,٤ في المائة، فقد طلبت اللجنة تفاصيل عن الكيفية التي تم بها تحديد هذه الزيادة، ولكنها لم تتلقاها. وليست اللجنة في وضع يسمح لها بأن توصي بالموافقة على الاعتماد الإضافي البالغ قدره ٤٩٣ ٦٠٠ دولار الذي اقترحه الأمين العام. وتثق اللجنة الاستشارية بأن الأمين العام سيقدم المعلومات الإضافية اللازمة في هذا الصدد إلى الجمعية العامة عند نظرها في المصروفات الإدارية للصندوق لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

٥٠ - ورهنا بالتوصيات الواردة في الفقرات ١٤، و ١٥، و ١٧، و ١٨، و ١٩ (أ)، و ٢٠، و ٢٢، و ٢٧، و ٢٩، و ٣٣، و ٣٤، و ٤٩ من هذا التقرير، توصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة على توصيات مجلس الصندوق المشترك كما ترد في الفقرة ١٧٠ من تقريره (A/70/325).